الارتفاع مدفوع ببدء تنفيذ اتفاق جديد لخفض إنتاج النفط

تخفيف الإجراءات في مواجهة كورونا يقفز بأسعار النفط

قفزت أسعار النفط الخام الآجلة في بداية تعاملات أمس الثلاثاء، مدعومة بثنائية تخفيف غالبية دول العالم إجراءاتها وقيودها في مواجهة تفشي جائحة كورونا، وتخفيضات إنتاج الخام.

وخففت بلدان في آسيا وأوروبا إجراءاتها التي كانت اتخذتها في مارس الماضي، للحد من تفشي الفيروس، كالصين وكوريا الجنوبية وبلدان الخليج العربي، وغالبية دول أوروبا أبرزها إيطاليا وإسبانيا وفرنسا. كذلك، بدأ تحالف (أوبك+) منذ مطلع مايو الجاري، تنفيذ خفض في إنتاج النفط بمقدار 9.7 ملايين برميل يوميا، يستمر شهرين، في محاولة للقضاء على تخمة المعروض النفطي في السوق العالمية. صعدت العقود الآجلة لخام القياس العالمي مزيج برنت تسليم يوليو بنسبة 7 بالمئة أو 1.96 دولارا إلى 29.12 دولارا للبرميل. كما صعدت العقود الآجلة للخام الأمريكي غرب تكساس الوسيط تسليم يونيو، بنسبة 10.01 بالمئة أو 2.01 دولارا إلى 22.43 دولارا للبرميل.

وواجهت أسعار النفط الخام تراجعات حادة خلال الشهرين الماضي ومطلع الشهر الجاري، نتيجة تخمة المعروض الناجمة عن تراجع الطلب العالمي، مدفوعة بإجراءات دولية على الاقتصادات، تراجع على إثرها الطلب.

سعر سلة «أوبك» يستقر عند 18.36 دولار للبرميل

اعلنت منظمة الدول المصدرة للنفط (اوبك) أمس الثلاثاء ان سعر سلة خاماتها ارتفع الاثنين بواقع دولار و84 سنتا ليستقر عند 18.36 دولار للبرميل مقارنة ب 16.52 دولار للبرميل يوم الجمعة الماضي. وقالت نشرة وكالة انباء (اوبك) ان المعدل السنوي لسعر السلة للعام الماضي سجل 52.43 دولار للبرميل. ويأتي هذا الارتفاع عشية دخول اتفاق (أوبك +) حيز التنفيذ حيث سجلت أسعار النفط العالمية انتعاشا طفيفا متأثرة ببدء التخفيضات المنتظرة في الإنتاج والرفع التدريجي لعمليات الإغلاق حول العالم في النصف الثاني من عام 2020. وكانت (أوبك) وحلفاؤها من كبار منتجي النفط بما في ذلك روسيا اتفقوا على خفض الإنتاج 9.7 مليون برميل يوميا أي ما يمثل 10 بالمئة من إنتاج النفط العالمي خلال شهري مايو ويونيو في محاولة لدعم الاسعار التي تأثرت كثيرا بفعل النقص الحاد في الطلب العالمي على النفط بفعل تفشي جائحة (كورونا المستجد – كوفيد 19).

النفط الكويتي يسجل 18.41 دولاراً

انخفض سعر برميل النفط الكويتي 22 سنتا ليبلغ 18.41 دولار مقابل 18.63 دولار في تداولات يوم الخميس الماضي وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.

وفي الأسواق العالمية أنهت عقود خام القياس العالمي مزيج برنت جلسة التداول السابقة مرتفعة 76 سنتا أو 92.9 بالمئة لتسجل عند التسوية 27.20 دولار للبرميل في حين صعدت عقود خام القياس الأمريكي غرب تكساس الوسيط 61 سنتا أو 3.1 بالمئة لتسجل عند التسوية 20.39 دولار للبرميل.

وبدأ تحالف (أوبك +) (منظمة الدول المصدرة للنفط ومنتجون مستقلون من خارجها) يوم الجمعة الماضي تنفيذ اتفاقه المبرم في 13 أبريل الماضي على خفض معدلات الإنتاج من النفط بواقع 9.7 مليون برميل يوميا اعتبارا من الاول من مايو لفترة اولية تستمر شهرين تنتهي في 30 يونيو 2020.

وينص الاتفاق على خفض مستويات الانتاج للفترة اللاحقة الممتدة ستة اشهر من الاول من يوليو المقبل الى 31 ديسمبر 2020 بمقدار 7.7 مليون برميل يوميا على أن يتبع ذلك تعديل 5.8 مليون برميل في اليوم لمدة 16 شهرا من 1 يناير 2021 الى 30 ابريل 2022.

تراجع طفيف للذهب مع تخفيف القيود المرتبطة بكورونا

انخفضت أسعار الذهب أمس الثلاثاء إذ طغت تحركات من جانب بعض الدول لتخفيف القيود المرتبطة بفيروس كورونا على مخاوف بشأن تدهور العلاقات بين الولايات المتحدة والصين وقلصت الإقبال على المعدن الذي يُعتبر ملاذا آمنا.

ونزل الذهب في المعاملات الفورية 0.1 بالمئة إلى 1700.14 دولار للأونصة، في حين هبط في التعاملات الآجلة في الولايات المتحدة 0.4 بالمئة إلى 1706.10 دولار.

وانضمت إيطاليا والولايات المتحدة لمجموعة من الدول التي خففت إجراءات العزل أمس الاثنين لإعادة الحياة لاقتصاداتها. ولكن يظل المستثمرون قلقين إزاء تصاعد التوترات بين الصين والولايات المتحدة عقب تهديد الرئيس الأمريكي دونالد ترمب برسوم جديدة على الصين بسبب تعاملها مع التفشي. وارتفع الذهب الذي يُعد أصلا بديلا خلال أوقات الأزمات السياسية والاقتصادية، 18% العام الماضي نتيجة حرب الرسوم الجمركية وخفض أسعار الفائدة في الولايات المتحدة.

وكسب الذهب أيضا 12 بالمئة منذ بداية العام مع إبقاء مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأميركي) أسعار الفائدة قرب الصفر وضخ تريليونات كتمويل عاجل للأسواق المالية في الولايات المتحدة. وتبنت بنوك مركزية ودول أخرى إجراءات مماثلة لتحفيز الاقتصادات التي تضررت جراء الفيروس.

بالنسبة للمعادن النفيسة الأخرى، ارتفع البلاديوم 0.6 بالمئة إلى 1858.91 دولار للأونصة بينما فقد البلاتين 0.3 بالمئة إلى 763.56 دولار وتراجعت الفضة 0.4 بالمئة إلى 14.77 دولار.

«المركزي» السعودي: ربط الريال بالدولار «خيار استراتيجي»

أكدت مؤسسة النقد العربي السعودي (البنك المركزي)، التزامها بسياسة ربط سعر صرف الريال السعودي بالدولار الأمريكي كخيار استراتيجي، ساهم في نمو اقتصاد البلاد منذ أكثر من 30 عاما.

وأكدت المؤسسة في بيان، «التزامها بالحفاظ على استقرار سعر صرف الريال عند السعر الرسمي 3.75 ريال مقابل الدولار، كونه ركيزة مهمة للاستقرار النقدي والمالي».

يأتي البيان بعد تقارير صحفية، أشارت فيه إلى ضرورة خفض العملة السعودية في حال استمرت أسعار النفط دون 30 دولارا لأجل غير مسمى.

وقالت مؤسسة النقد: «الربط يأتي في ظل متانة احتياطيات النقد الأجنبي، وقدرتها على تلبية كافة الالتزامات الخارجية للمملكة».

ويعقب التقرير الأمريكي الذي أصدره بنك غولدمان ساكس ونشرته بلومبيرغ، تقريرا لمؤسسة النقد، الأسبوع الماضي، أظهر تراجع الأصول الاحتياطية الأجنبية السعودية، بنسبة 4.8 بالمئة على أساس شهري، حتى نهاية مارس الماضي، إلى 1775.2 مليار ريال (473.4 مليار دولار).

وقالت المؤسسة، إن الاحتياطيات تغطي ما يقارب 43 شهرا من الواردات و88 بالمئة من الكتلة النقدية الموسعة.

خلال 2019

الناتج المحلي الإجمالي في الإمارات ينمو بنسبة 1.7 بالمئة

أعلن مصرف الإمارات المركزي أن التقديرات تشير إلى أن نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الكلي لدولة الإمارات بلغ 1.7 بالمئة خلال العام 2019، مؤكداً أن قطاع الهيدروكربونات في الدولة حقق نمواً سريعا بنسبة 3.4 بالمئة في العام الماضي، ومع ذلك، زادت الأنشطة غير النفطية بوتيرة أقل، حيث شهدت نمواً بنسبة تزيد قليلا عن 1 بالمئة.

وأكد المصرف المركزي في تقريره السنوي عن العام 2019 «من المتوقع تأثر التجارة وسلاسل التوريد العالمية مع توقف السفر والسياحة نتيجة فيروس كوفيد19ñ، وما لذلك من تداعيات على تقلبات الأسواق المالية وأسعار المواد الرئيسية.. مشيراً إلى انه وبرغمّ أن الوباء سيكون له أثر على الاقتصادات العالمية والاقتصاد المحلي، لكن حجم هذا التأثير ليس معروفا بعد.

وكان المصرف المركزي أكد في تقريره أن ارتفاع إنتاج الهيدروكربونات المقترن بنمو النشاط الاقتصادي غير الهيدروكربوني في دولة الإمارات أدى إلى دعم وتيرة نمو النشاط الاقتصادي الكلي في عام 2019 مشيراً إلى أن تلاشي تأثير ضريبة القيمة المضافة وارتفاع قيمة الدرهم وانخفاض أسعار الطاقة وتراجع الإيجارات أدى إلى دخول التضخم في المنطقة السالبة. وشهد قطاع التوظيف تعافيا مستقراً.

يشار إلى أن متوسط سعر النفط بلغ 64 دولارا للبرميل في عام 2019، ما عزز وتيرة النمو الاقتصادي في دولة الامارات.

خلال أبريل الماضي.. مع تفاقم تداعيات «كورونا»

انهيار مؤشر مديري المشتريات بمصر وانكماش بالسعودية والإمارات

أعلنت مؤسسة «أي اتش اس» ماركت العالمية للأبحاث، أمس الثلاثاء، استمرار التراجعات القياسية في مؤشر مديري المشتريات في الإمارات ومصر خلال أبريل الماضي، بسبب تداعيات تفشي فيروس كورونا، بينما سجلت السعودية ارتفاعا ولكنها لا تزال في نطاق الانكماش.

وقالت المؤسسة في تقريرها، إن مؤشر مديري المشتريات الخاص بالإمارات، انخفض إلى 44.1 نقطة في أبريل الماضي من 45.2 نقطة بالشهر السابق له.

ويعني انخفاض المؤشر عن مستوى 50 نقطة، أن ثمة انكماشاً، في حين أن تخطيه هذا المستوى يشير إلى التوسع.

وسجل مؤشر الإمارات التراجع السادس على التوالي، في رقم قياسي للشهر الثاني على التوالي. وأشارت قراءة الإمارات إلى تدهور حاد في أداء الأعمال التجارية، وتراجع أكثر حدة في القطاع الخاص غير المنتج للنفط؛ وقالت المؤسسة إن توقعات النشاط المستقبلي وصلت إلى أسوأ مستوياتها منذ شهر أغسطس 2017 .

وشهد الشهر الماضي انخفاضا حادا في أعمال التصدير بالإمارات، وهو أمر لم يسبق له مثيل في تاريخ الدراسة منذ أغسطس 2009.

وفي مصر، رصدت قراءة مؤشر مديري المشتريات، انهيارا بأداء القطاع الخاص خلال الشهر الماضي، لينخفض إلى النقطة 29.7 نقطة، مقابل 44.2 نقطة في مارس السابق له.

وتعد قراءة الشهر الماضي للمؤشر في مصر هي أدنى قراءة مسجلة منذ بدء الدراسة في شهر أبريل 2011. وأرجع التقرير الهبوط الكبير في مؤشر مصر، إلى انخفاض النشاط والأعمال الجديدة والصادرات بمعدلات قياسية وسط التدابير الرامية إلى تخفيف أزمة فيروس كورونا.

وارتفعت قراءة مؤشر السعودية إلى مستوى 44.4 نقطة خلال أبريل الماضي، من 42.4 نقطة في مارس السابق. وأورد التقرير بأن الأقلية الصغيرة من الشركات السعودية، التي أفادت بنمو نشاطها التجاري، ربطت ذلك بارتفاع الإنفاق على منتجات وخدمات الرعاية الصحية في الغالب.

وأشار التقرير إلى أن القراءة تعكس انخفاضا أبطأ في الأعمال الجديدة بالمملكة ومساهمة أقوى من عنصر مواعيد تسليم الموردين.

ولفت إلى انخفاض قياسي في نشاط أعمال القطاع الخاص في السعودية، وهو ما يرجع لانخفاض حجم النشاط بشكل حصري تقريبا إلى إغلاق الأعمال وتقلص الطلب من العملاء.

ويستند مؤشر مديري المشتريات، على خمس ركائز رئيسة، هي الطلبيات الجديدة ومستويات المخزون والإنتاج وحجم تسليم المُوردين، وبيئة التوظيف والعمل.

يبدأ الصندوق قريبا مناقشات حول الإصلاحات المطلوبة بشدة

النقد الدولي: محادثات مع لبنان لتحقيق التعافي الاقتصادي

كريستالينا جورجيفا

قالت مديرة صندوق النقد الدولي كريستالينا جورجيفا، إنها أجرت محادثات مثمرة مع رئيس الوزراء اللبناني حسان دياب، بشأن خطة التعافي الاقتصادي لبلاده.

وكتبت جوروجيفا عبر صفحتها على تويتر، أمس الثلاثاء، إن المحادثات المثمرة التي تمت هاتفيا، تعتبر خطوة مهمة إلى الأمام لمواجهة التحديات الاقتصادية في لبنان.

وذكرت أن فرق صندوق النقد الدولي، «ستبدأ قريبا مناقشات حول الإصلاحات المطلوبة بشدة، لاستعادة الاستدامة والنمو لصالح الشعب اللبناني».

ويمر لبنان حاليا، بأسوأ أزمة اقتصادية ومالية منذ انتهاء الحرب الأهلية عام 1990، إذ لامست قيمة الليرة اللبنانية عتبة 4 آلاف مقابل الدولار في السوق الموازية (السوداء)، مقارنة بسعر الصرف الرسمي البالغ نحو 1507.

ومنذ 17 أكتوبر 2019، يشهد لبنان احتجاجات شعبية ترفع مطالب سياسية واقتصادية، ويغلق مشاركون فيها من آن إلى آخر طرقات رئيسية ومؤسسات حكومية.

الصين تستعيد جاذبيتها.. استقطبت 8.3 مليار دولار من الخارج

أظهرت بيانات معهد التمويل الدولي انعكاسا مفاجئاً في حركة رؤوس الأموال الأجنبية بالأسواق الناشئة خلال أبريل الماضي مع تسجيل صافي تدفقات إلى الداخل بعد موجة نزوح قياسية في مارس على خلفية جائحة كورونا وما صاحبها من موجة بيع ألقت بظلالها بشدة على كافة الأسواق. وقال المعهد في مذكرة بحثية إن محافظ الأوراق المالية بالأسواق الناشئة اجتذبت نحو 17.1 مليار دولار الشهر الماضي بعد خروج نحو 83.2 مليار دولار في مارس في واحدة من أسوأ موجات نزوح رؤوس الأموال بالفترة القليلة الماضية.

بيد أن المعهد أشار في تقريره إلى أن حركة التعافي لم تشمل كافة الأسواق الناشئة وأن التحسن الذي أظهرته أرقام التدفقات الشهر الماضي يعود بالأساس إلى تدفقات في أدوات الدين وبالأسهم الصينية.

وأضاف المعهد: «آثار الجائحة ظهرت بالأسواق منذ يناير الماضي في الصين واستمرت بالتصاعد مع انتشار الوباء حتى مارس الذي شهد موجة نزوح قياسية. وفي شهر إبريل ومع استمرار الجائحة فإن الآثار استمرت في الظهور ببعض الأسواق فيما استقرت أسواق أخرى».

وتابع: «لذا نرى الفرق بوضوح في التدفقات بين أدوات الدين والأسهم خلال هذا الشهر (أبريل)». ويقدر المعهد حجم التدفقات في أسواق الدين بنحو 15.1 مليار، فيما استمرت عمليات الخروج من أسواق الأسهم ليشهد الشهر الماضي خروج نحو 6.3 مليار دولار من الأسواق الناشئة باستثناء الصين والتي شهدت تدفقات في أسهمها بنحو 8.2 مليار دولار لتعوض عمليات التخارج من الأسواق الناشئة الأخرى.

وسجلت حركة تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية بالأسواق الناشئة صافي تدفقات بنحو ملياري دولار.

وعلى الصعيد الجغرافي لحركة تدفقات رؤوس الأموال بالأسواق الناشئة في أدوات الدين، جاءت آسيا بالمرتبة الأولى بتدفقات تبلغ نحو 7.3 مليار دولار تليها الأسواق الناشئة في أميركا اللاتينية بصافي تدفقات بلغت نحو 3 مليارات دولار.